العراق والاحتلال الأميركي : هل تكون أفغانستان نموذجاً؟

فؤاد خشيش*

بعد الانسحاب الأميركي من أفغانستان جاء دور العراق. فبعد زيارة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي للبيت الأبيض ومحادثاته مع الرئيس جو بايدن(26-07)، تم الإعلان عن انسحاب جميع القوات القتالية الأميركية من العراق بحلول نهاية هذا العام، في إطار "الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق."

وقال الرئيس العراقي برهم صالح في تغريدة عبر "تويتر"، إن "نتائج الحوار الاستراتيجي العراقي- الأميركي مهمّة لتحقيق الاستقرار وتعزيز السيادة العراقية، وتأتي ثمرة عمل حثيث من الحكومة برئاسة مصطفى الكاظمي، وبدعم القوى الوطنية، وتستند إلى مرجعية الدولة."

واتفق العراق والولايات المتحدة، في البيان الختامي الصادر عن حكومتي البلدين لجولة الحوار الاستراتيجي الرابعة بينهما، على انسحاب جميع القوات الأميركية المقاتلة من العراق بحلول نهاية العام 2021.واتفق الوفدان، بعد استكمال مباحثات الفِرق الفنيّة الأخيرة، على أن العلاقة الأمنية بين البلدين "ستنتقل بالكامل إلى المشورة والتدريب والتعاون الاستخباري، ولن يكون هناك أي وجود لقوات قتالية أميركية في العراق بحلول 31 ديسمبر/ كانون الأول 2021"، وفق البيان[1].

ومنذ العام 2014، تقود واشنطن تحالفاً دولياً لمكافحة التنظيم الإرهابي "داعش"، الذي استحوذ على ثلث مساحة العراق آنذاك، حيث ينتشر نحو 3000 جندي للتحالف، بينهم 2500 أميركي.وفي 5 يناير/ كانون الثاني 2020، صوّت البرلمان العراقي لصالح قرار يطالب بإخراج القوات الأجنبية، بما فيها الأميركية .

كانت الأسباب التي استندت إليها واشنطن لغزو أفغانستان عام 2001 قريبة ممّا تذرعت به عند غزوها العراق، إضافة إلى ذريعة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل التي أثبتت الوقائع أنها كانت محض افتراء .

---

* باحث وأستاذ جامعي.

[1] وكالة الأناضول ، 27-07-2021.

إن جميع المعطيات العراقية والمقاربات مع الوضع الأفغاني لا تصح، إذ إن العراق يختلف بشكل جذري عن أفغانستان في بُنيته السياسية والعسكرية والاجتماعية.

بعد 18 عاماً من الغزو الأميركي لبلاد ما بين الرافدين، لم يتبق للولايات المتحدة سوى 2500 جندي نظامي في العراق، بالإضافة إلى عدد محدود من القوات الخاصة التي تقاتل تنظيم "داعش " الارهابي. وتتركز القوات الأميركية حالياً في ثلاث قواعد فقط، وعددها لا يُذكر مقارنة بالقوّة التي بلغ قوامها 160 ألفاً عند احتلال العراق عام 2003.وتتعرض هذه القوات لهجمات متكررة بالصواريخ والطائرات المسيّرة.

وهنا يتبادر إلى الأذهان سؤالان مُلحّان: ما تداعيات الانسحاب الأميركي على الأرض، وهل يفتح ذلك الباب أمام عودة ما يسمّى بتنظيم الدولة الإسلامية؛ الجماعة التي أرهبت معظم الشرق الأوسط واستقطبت مقاتلين جهاديين من أماكن بعيدة، مثل لندن وأستراليا؟.

بعدما أضعفته الأزمات والحروب المتتالية خلال الأعوام الأربعين الماضية، سعى العراق إلى الاضطلاع بدور الوسيط في الشرق الأوسط، من خلال قمّة إقليمية هدفت إلى "نزع فتيل" الأزمات في المنطقة. ولقد طغت مسألة "مكافحة الإرهاب" على أعمال المؤتمر الإقليمي الذي عقِد في بغداد(28-08-2021) ،وشارك فيه عدد من دول المنطقة، من بينها إيران والسعودية ،إلى جانب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. وواجهت هذه القمّة الكثير من التحديات، أبرزها حضور كلٍ من ممثّلي المملكة العربية السعودية وإيران إلى بغداد لّلقاء وجهاً لوجه وبصورة علنية، في حين سبق لهما أن التقيا قبل أشهر عدة في العراق، وبصورة سريّة، للتباحث بعدد من الملفات التي يمكن أن تُحسم بينهما؛ إلاّ أن العراق لم يلق معارضة شديدة من الطرفين في حضور هذه القمّة. وشاركت في المؤتمر مصر ممثّلةً برئيسها عبد الفتّاح السيسي، والأردن ممثّلاً بالملك عبدالله الثاني، وإيران ممثّلةً بوزير خارجيتها الجديد حسين أمير عبد اللهيان؛ فضلاً عن السعودية ممثّلةً بوزير الخارجية فيصل بن فرحان. وشاركت أيضاً قطر ممثّلةً بأميرها تميم آل ثاني، وتركيا التي حضر وزير خارجيتها مولود تشاوش أوغلو، وكذلك رئيس الوزراء الكويتي صباح الخالد الصباح، ونائب رئيس الإمارات وحاكم دبي، الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم.

وقد عُقد هذا المؤتمر على وقع بروز تنظيم "الدولة الإسلامية"، الذي تمّ دحره في العراق في العام 2017، وفي سوريا في العام 2018، بدعمٍ من تحالف دولي بقيادة أميركية، مجدداً على الساحة في أفغانستان مع بدء انسحاب القوات الأجنبية. وقال ماكرون، في المؤتمر وقتها: "بفعل التطورات الجيوسياسية، يتخذ هذا المؤتمر منحى خاصاً"، مشدّداً على "العزم على مكافحة الإرهاب ."

وقبل بدء أعمال القمّة، أكد رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، في مؤتمر صحافي مشترك مع ماكرون، أن "فرنسا ساهمت في دعم العراق في الحرب ضد تنظيم الدولة الاسلامية"، مضيفاً أن "العراق وفرنسا شريكان أساسيان في الحرب ضد الإرهاب".من جهته، أكد ماكرون في زيارته الثانية للعراق خلال أقل من عام: "نعلم جميعاً أنه ينبغي عدم التراخي لأن تنظيم الدولة الاسلامية لا يزال يشكّل تهديداً؛ وأعلم أن قتال تلك المجموعات الإرهابية يشكّل أولوية لحكومتكم". وفي مؤتمره الصحافي الختامي، قال ماكرون إن بلاده "ستُبقي حضوراً لها في العراق لمكافحة الإرهاب، طالما أراد العراق ذلك مهما كان خيار الأميركيين"، ومضيفاً: "لدينا القدرات العملية لضمان هذا الوجود."

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن الموقف الفرنسي ينبع من حرص هذه القوة العظمى في الدفاع عن مصالحها الحيوية الخاصة في العراق، انطلاقاً من الأهمية الاستراتيجية، التاريخية والاقتصادية، التي يتمتع بها هذا البلد من خلال موقعه الجغرافي وحجم ثرواته. وبمعنىً آخر، تحديد مصالح الدول الكبرى وسياساتها مع أهمية العراق كموقع جغرافي واقتصادي، وعدم التدخل في دائرة الصراعات الداخلية التي تقف وراءها الأحزاب والأيديولوجيات المتنازعة على ثرواته وكراسي نظامه[2].

وفيما يلوح انتهاء "المهمة القتالية" للولايات المتحدة التي تحتفظ بنحو 2500 عسكري في العراق، في الأفق، مع تحوّل مهمتهم إلى استشارية فقط بحلول نهاية العام، لا تزال بغداد تواجه عدداً من التحديات الأمنية، إذ لا يزال تنظيم "داعش" قادراً على شنّ هجمات، ولو بشكل محدود، رغم مرور أربع سنوات على هزيمته، من خلال خلايا لا تزال منتشرة في مناطق نائية وصحراوية، كالهجوم الذي أودى بحياة 30 شخصاً في حي مدينة الصدر الشيعي في العاصمة الشهر الماضي. وقال مصدر في أوساط ماكرون إن "فرنسا هنا لتبقى مدة طويلة طالما

[2] القدس العربي – 01-09-2021.

كان ذلك ضرورياً. هذه رسالة لكلّ من يطرحون تساؤلات عن الانسحاب؛ وأضاف أنه بعد الأحداث في كابول بات هناك تخوّف في العراق من رؤية الأميركيين يغادرون البلاد كما حصل في أفغانستان.

من جهة ثانية، وفيما تقول بغداد إن المؤتمر لا يهدف لبحث "القضايا الخلافية" في المنطقة، فإن المشاركين في المؤتمر شدّدوا "على ضرورة توحيد الجهود الإقليمية والدولية بالشكل الذي ينعكس إيجاباً على استقرار المنطقة وأمنها". وفي كلمته الافتتاحية للمؤتمر، الذي جمع على طاولة واحدة دولاً متخاصمة في المنطقة ،لا سيما دول الخليج وإيران، شدّد الكاظمي على رفض أن "تُستخدم الأراضي العراقية كساحة للصراعات الإقليمية والدولية، وأن يكون العراق منطلقاً للاعتداء على جيرانه من أي جهة كانت ."

وقال مصدر دبلوماسي فرنسي إنه "كان صعباً جمع السعوديين والإيرانيين في الغرفة نفسها". وكانت بغداد استضافت في الأشهر الأخيرة لقاءات مغلقة بين ممثّلين للقوّتين الإقليميتين. وخلال كلمته في مستهل المؤتمر، قال وزير الخارجية السعودي: "نثمّن جهود الحكومة العراقية في محاربة تنظيم الدولة الاسلامية والسيطرة على السلاح المنفلت بأيدي الميليشيات المسلّحة."

بعد انتهاء أعمال المؤتمر، واصل ماكرون جولته في العراق، حيث زار كردستان العراق، ثم الموصل التي كانت تُعتبر "عاصمة الخلافة" التي أعلنها التنظيم الإسلامي المتطرف في مناطق واسعة من سوريا والعراق. ورأت المحلّلة السياسية العراقية مارسين الشمري، بأن القمّة تشكّل رسالة مفادها أن عراق صدّام حسين "الذي كان يثير الخوف والاحتقار" قد انتهى، وأن حقبة "الدولة الضعيفة التي يدوس عليها جيرانها" بعد الغزو الأميركي في العام 2003، قد ولّت أيضاً .

وعلى الرغم من أن الكاظمي غير مرشّح لمقعد برلماني، لكنه قد يسعى إلى العودة رئيساً للوزراء لولاية كاملة، من خلال "ائتلاف حكومي جديد تتفق عبره كل الأحزاب على رئيس للوزراء"، على ما توضح مارسين الشمري، فيما عليه الموازنة في الوقت بين الاهتمام بالقضايا الداخلية الطارئة والقضايا الإقليمية، بدون تغليب الأخيرة على أزمات الداخل[3].

[3] وكالة الصحافة الفرنسية- 23-08-2021.

ويطمح رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، الذي وصل السلطة في أيار/مايو 2020 في أعقاب حراك احتجاجي مناهض للحكومة، في تشرين الأول/أكتوبر 2019، إلى جعل العراق نداً لطهران والرياض وأنقرة وواشنطن. ومن أبرز أهداف القمّة منح العراق "دوراً بنّاءً وجامعاً لمعالجة الأزمات التي تعصف بالمنطقة"، على ما أكدت مصادر من محيط رئيس الوزراء. وكانت بغداد، خلال الأشهر الماضية، مسرحاً للقاءات مغلقة بين ممثّلين عن الرياض وطهران. ويرى الباحث في مركز "تشاتام هاوس" ريناد منصور، أن هدف العراق الحالي هو التحوّل من موقعه كـ"مرسال" إلى "محرّك" للمحادثات بين إيران والسعودية اللتين قطعتا علاقاتهما في العام 2016[4].

وأوضح مراقب غربي متابع للملف طلب عدم كشف هويته بأن "العراق يريد الإمساك بزمام الأمور في تحديد مساره، ولا يرغب بعد اليوم أن يخضع لتأثيرات التوترات الإقليمية". من جهتها، كتبت ماريانا بيلينكايا، في صحيفة "كوميرسانت" الروسية ، حول ما أراده العراق من مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة،حيث أشارت إلى أن العراق الذي تتنازعه المشاكل الداخلية يلعب دور منصّة للحوار بين اللاعبين الإقليميين. كان مؤتمر التعاون والشراكة أول حدث دولي واسع النطاق في العاصمة العراقية منذ تسع سنوات؛ فهناك اجتمع ممثّلو تسع دول، بما في ذلك المملكة العربية السعودية وإيران، على طاولة واحدة. وكان من المستحيل تخيّل ذلك في ظل الإدارة الأميركية السابقة، التي حاولت تشكيل تحالف من دول الخليج العربية وإسرائيل ضد طهران.

ولم تُخف السلطات العراقية أن للقاء هدفين: الأول، تهيئة الظروف لتهدئة التوترات بين دول المنطقة، الأمر الذي يمكن أن يساعد في إعادة الاستقرار في العراق؛ والثاني، تحفيز التعاون الاقتصادي.ونتيجة لذلك، تلقّت بغداد جميع التأكيدات التي كانت في حاجة إليها. وبالنتيجة، تقرّر تشكيل لجنة تضم ممثّلين عن وزارات خارجية الدول المشاركة في المؤتمر، للتحضير لمزيد من الاجتماعات ومناقشة المشاريع الاقتصادية والاستثمارية المقدّمة من العراق.

قبل أقل من شهر ونصف على الانتخابات البرلمانية، بدأ صراع شرس على السلطة في البلاد، ليس فقط بين السياسيين العراقيين، بل وبين اللاعبين الإقليميين الذين يقفون وراءهم.

---

[4] فرانس 24 -2021-08-23.

يعيش العراق حالة ترقّب لفوضى جديدة. وما تريد القيادة العراقية تحقيقه هو موافقة جيرانها على عدم تقويض أمن البلاد، بل وأن تفعل كل ما من شأنه أن يضمن بقاء الوضع مستقراً هناك، خاصة على خلفية تغيّر شكل المهمة العسكرية الأميركية في البلاد، المتوقع نهاية العام الجاري.

أما عن إسرائيل، فتقول الخبيرة في مركز هرتسليا، كسينياسفيتلوفا، لـ"كوميرسانت": "في إسرائيل ، تابعوا القمّة في بغداد عن كثب. إنهم يخشون أن تغادر الولايات المتحدة العراق، وهذا يضعف الدور الأميركي في المنطقة، بل ويقوّي الإيرانيين هناك. يمكن لدور الوساطة الذي تلعبه بغداد على خلفية إضعاف الوجود الأميركي أن يؤدي إلى تقارب بين إيران والدول العربية، وفي مقدّمتها ممالك الخليج. ومن الواضح أن هذا سيحدث بسبب فتور العلاقات مع إسرائيل وتجميد عملية التطبيع[5]."

قلق عراقي

في أعقاب الانسحاب الأميركي من أفغانستان، يقلق العراقيون ممّا قد يعنيه ذلك من انسحاب مماثل من العراق، يؤدّي إلى عودة تنظيم «الدولة الإسلامية»، أو اندلاع حرب أهلية محتملة. وتشمل أوجه التشابه بين الحالتين سياسات المحسوبية الشديدة والأزمات المتتالية؛ لكن بغداد لديها مزايا يمكن أن تساعدها في تجنّب مصير كابول. ولعلّ الشعب العراقي هو أكثر مَن صُدم بكارثة أفغانستان. فهو يخشى، أكثر من أي طرف آخر، أن تواجه بلاده مصيراً مشابهاً.

فحتى قبل أن يتحول الانسحاب الأميركي إلى انهيار كامل للدولة الأفغانية، مع استيلاء حركة "طالبان" الكامل على السلطة، كان العديد من العراقيين قلقين للغاية مما قد يعنيه الانسحاب الأميركي الوشيك من العراق. هل ستُنهي الولايات المتحدة وجود قواتها البالغ عددهم 2500 جندي في العراق أيضاً؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل سيؤدّي الانسحاب إلى استيلاء الأحزاب الموالية لإيران على السلطة، أو عودة تنظيم «الدولة الإسلامية»، أو اندلاع حرب أهلية محتملة؟[6]

[5] روسيا اليوم – صحيفة "كومرسانت"الروسية- 30-08-2021.
[6] بلال وهّاب- فورين بوليسي- 19- 08-2021.

لقد أثارت مشاهد اليأس التي سادت مطار كابول في الخامس عشر من آب/أغسطس شعوراً بتكرار مشاهد سابقة بين العراقيين. فقد ذكّرَتْهم كيف انهار الجيش العراقي والشرطة العراقية، المدرّبين والمجهّزين من قِبل الولايات المتحدة، في عام 2014، عندما فقدوا ثلاث محافظات وقعت في أيدي تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش). وكانت الولايات المتحدة قد انسحبت من العراق في عام 2011، ولكنها اضطرّت للعودة إليه لوقف غزو التنظيم الارهابي «داعش» ومذابحه بحق العراقيين. ويخشى العراقيون أيضاً تجدّد المناقشات في واشنطن وبغداد بشأن الانسحاب الأميركي الكامل من العراق. وكما حدث في عام 2011، تضغط إيران على الحكومة العراقية لكي تطالب القوات الأميركية بمغادرة البلاد. وكما كان عليه الحال في ذلك الوقت، فقد تكون واشنطن أكثر من راغبة في الامتثال.

ولا تُخفي في هذا السياق قطاعات عريضة من العراقيين مخاوفها من تكرار السيناريو الأفغاني في العراق هذه المرة، مع ما يعنيه ذلك من ترك البلاد فريسة للنفوذ الإيراني من جهة، عبر الميليشيات المسلّحة التابعة لطهران، ولعودة الإرهابيين الدواعش من جهة أخرى.

ورغم أن حركة طالبان وتنظيم الدولة الإسلامية "عدوّان"، رأت الباحثة في مركز "نيولاينز" للأبحاث في الولايات المتحدة رشا العقيدي أن "تقدّم" الحركة في أفغانستان قد "يحفّز" التنظيم على إثبات أنه "لا يزال موجوداً" في العراق.

وحول احتمالات تكرار السيناريو الأفغاني في بلاد الرافدين، قال الكاتب والباحث السياسي طارق جوهر :"تثبت التجربة أن محرّك السياسات الأميركية دوماً مصالح واشنطن العليا فقط، ومتى ما اقتضت تلك المصالح فإنها تترك حلفاءها بكل بساطة وتتخلى عنهم، وهو ما لاحظناه في العديد من المحطات التاريخية والحديثة".وأضاف :"مثلاً في فيتنام، تخلّت عن حلفائها والمتعاونين معها؛ وفي العام 2019، عندما سحبت قواتها من مناطق واسعة ممتدة من رأس العين إلى تل أبيض في شمال سوريا، لتحتلّها تركيا والفصائل الإرهابية والتكفيرية التابعة لها".وقال: "لا يقع اللوم هنا فقط على واشنطن، بقدر ما تتحمل المسؤولية السلطات الفاشلة والعاجزة عن تقديم

نماذج حكم رشيدة وصالحة، في بلدان مثل أفغانستان والعراق؛ وبالمحصّلة فها هي واشنطن بعد 20 عاماً من التواجد فيها تفقد الأمل[7].

من جانبه، يقول الكاتب السياسي علي البيدر:"لا يمكن إسقاط التجربة الأفغانية بحذافيرها على العراق؛ فلكل بلد خصوصية من حيث الظروف المحيطة، وطبيعة المجتمع والمكانة الجيوبوليتيكية، والاختلاف في الموارد والطاقات الطبيعية، وغيرها الكثير من عوامل الاختلاف والتباين".ويضيف: "لدينا في العراق تجربة مريرة نهاية عام 2011، عندما غادرت القوات الأميركية البلاد. وبعد سنتين ونصف السنة من انسحابها، سقطت كثير من المدن والمحافظات العراقية في يد تنظيم داعش الإرهابي[8]".

ومن السهل سرد أوجه الشبه بين العراق وأفغانستان. فعلى غرار أفغانستان، فإن الحكومة في العراق تعطي الأولوية لسياسات داخلية مبنيّة على حساب الحكم الكفؤ للقوى الأمنية المختصة والخدمات الحكومية الأخرى. وليس كما هو الحال في أفغانستان، فإن الحكومة العراقية والجيش العراقي باتا مستعدين إلى حدٍ ما للوقوف في وجه التنظيمات الإرهابية التي تهدّد سيادة البلد واستقراره وتهاجم العراقيين. وكما هو الحال في أفغانستان، فإن الأمر لا يتعلق بالقدر، بل بالإرادة السياسية ؛ فالمسؤولون الأميركيون يشْكون من أن بغداد تتولّى قيادة جهاز مكافحة الإرهاب، والذي تنشره فقط ضد تنظيم «الدولة الإسلامية ."

ويخشى الكثيرون أيضاً أن يجد النقاش الدائر في بغداد حول الانسحاب باباً مفتوحاً في واشنطن، لأسباب ليس أقلّها أن الفريق الذي انسحب من العراق في عام 2011 عاد إلى البيت الأبيض. ويشعر العراقيون بالقلق من قدرة إدارة بايدن على التعامل مع حكومة عراقية تقودها الأحزاب إذا لم تتوقف الأخيرة عن مهاجمة المصالح الأميركية. ويخشى العديد من العراقيين تداعيات الموعد النهائي للإدارة الأميركية لسحب القوات القتالية من العراق بحلول نهاية 2021. ومن المؤكد أن الأولويات المتغيرة لواشنطن والتعب من العراق ليست مجرّد موقف الحزب الديمقراطي؛ فقد كانت إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب هي التي هدّدت بإغلاق السفارة الأميركية في بغداد بعد زيادة الهجمات العسكرية على العسكريين والموظفين الدبلوماسيين الأميركيين. علاوة على ذلك، فإن التقلبات السياسية الحادة في واشنطن تُربك أصدقاء الولايات المتحدة وشركاءها في العراق، الذين بدأ العديد

[7] سكاي نيوز- 15-08-2021.
[8] سكاي نيوز- 15-08-2021.

منهم في البحث عن رعاة أجانب بديلين – على سبيل المثال، أنقرة أو أبو ظبي – لمواجهة ما يسمّونه "نفوذ"طهران.

وعلى الرغم من هذه التشابهات المتصوّرة، فإن العراق بالطبع بلد مختلف تماماً، مما يمنحه فرصة لتجنّب مصير أفغانستان، إذ إنه على عكس أفغانستان، يتمتع العراق بتاريخ من المؤسسات الوطنية القوية، وهناك دعم من الحزبين الأميركيين [الديمقراطي والجمهوري] لمواصلة المسار في العراق، وقيادة التحالف المناهض لتنظيم «الدولة الإسلامية» للحيلولة دون عودة الجماعة الإرهابية، وتعزيز العلاقات الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، لا تستطيع الولايات المتحدة تجاهل ما تسمّيه "التهديد "الذي تشكّله إيران في العراق على المنطقة..

ومع ذلك، من الممكن أن يحذو العراق حذو أفغانستان ما لم تُقدم واشنطن وبغداد على إعادة ضبط العلاقات بينهما. وأول ما يجب فعله بهذا الصدد هو الحفاظ على طابع مكافحة الإرهاب لالتزامات الولايات المتحدة في العراق، ولكن تنويعه أيضاً. ويتطلب صمود العلاقات الأميركية – العراقية تغيير محور التركيز نحو الاستثمار في بناء القدرات العسكرية والمؤسسية لقوات الأمن العراقية لمكافحة الإرهاب ولأغراض أخرى. يجب أن تكون القدرة وليس الجدول الزمني هي المعيار للتقدم. بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل التمكن من تأدية مثل هذه المهمة، يجب نزع الطابع السياسي عن الوجود الأميركي في العراق. ومن الضروري أن تعلن واشنطن بوضوح أن إعادة ترتيب وجودها العسكري في العراق كمهمّة لتقديم المشورة والمساعدة، لن يعني التخلي عنه. كما من الضروري جداً أن يشعر الشعب العراقي بفوائد هذه العلاقة في مجالات مثل التجارة والرعاية الصحية والتعليم. وقد سعت سلسلة من الحوارات الاستراتيجية بين البلدين إلى تحقيق مثل هذا الهدف.

وهنا يجب التذكير بأن قرار الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما، الانسحاب الكامل من العراق، وعدم ترك بضعة آلاف من قواته هناك، كان بسبب رفض القوى السياسية العراقية منح القوات الأميركية حصانة قانونية تحميها من المساءلة أمام القانون العراقي. ولذلك، لا تريد أميركا التي أعلنت تواً أنها أنهت خلافة "داعش" مضايقة سياسية من العراق، تعرقل وجودها العسكري في سنوات ما بعد "داعش."

مهما تغيرت الظروف والتفاصيل، فإن المهارة الأساسية في السياسة العراقية هي قدرة السياسيين، أفراداً وأحزاباً، على بناء علاقة جيدة مع الولايات المتحدة وإيران في الوقت نفسه. على هذه المهارة في اللعب على الحبلين،

الأميركي والإيراني، تعتمد حظوظ القوى السياسية العراقية في تحقيق مصالحها واحتلالها المناصب العليا في الحكومة العراقية. ومع تزايد الضغط والعقوبات الأميركية على إيران، كان متوقعاً أن تدخل الطبقة السياسية في مرحلة اختبار واختيار صعب، لكن ما حدث كان أقل من المتوقع[9].

علاوة على ذلك، على واشنطن ألاّ تسمح للحكومة العراقية بالتملص من مسؤولياتها. وقد يجد العراقيون بعض المواساة في معرفة أن بايدن لا يبدو مستعداً للمخاطرة بظهور مشاهد من "مطار بغداد الدولي" مشابهة لتلك التي شاهدناها في كابول. ومع ذلك، فإن أولويات الولايات المتحدة تتحوّل أساساً بعيداً عن الشرق الأوسط الكبير، وأن العبء يقع أولاً وقبل كل شيء على الحكومة العراقية لكي تتحمل المسؤولية وتستثمر في علاقة قوية مع الولايات المتحدة. إن مكافحة الإرهاب وحدها لن تكفي للحفاظ على العلاقة. يجب أن تكون الرسائل الأميركية واضحة: إن انتقال مهمتها من دور قتالي إلى دور استشاري لا يعني أن الولايات المتحدة تتخلى عن التزاماتها تجاه العراق أو عن حملتها ضد تنظيم «الدولة الإسلامية»؛ بل إن المستشارين العسكريين البالغ عددهم 2500 سوف يرسّخون العلاقات الأميركية – العراقية وسيشيرون إلى استمرار دعم المجتمع الدولي و"حلف شمال الأطلسي" للعراق. ومع ذلك، لا ينبغي أن يختصر هؤلاء كامل العلاقة بين البلدين.

انسحاب تكتيكي

بدأ في شهر آذار/ مارس الماضي فريق خاص واسع الصلاحيات، يتألف من 15 شخصاً رفيع المستوى في وزارة الدفاع الأميركية، بالعمل على وضع خطة متكاملة نحو تجهيز القوات والعتاد العسكري الأميركي المنتشر في مختلف أرجاء العالم، استعداداً لمواجهة الخطر الصيني الآتي من الشرق. ويأتي ضمن هذا المسار التخفيف من الوجود العسكري في الخليج والعراق.

ومن المنتظر أن يقدّم هذا الفريق، الذي يرأسه الخبير في شؤون آسيا والصين إيلي راتنر، تقريراً متكاملاً في الأسابيع القادمة إلى وزير الدفاع الأميركي ولجنة الأمن القومي عن الحاجات الدفاعية اللازمة في حالة وقوع مواجهة عسكرية مع الصين، مما يشمل السياسة الدفاعية والحاجات من الأفراد والأسلحة والنقص التقني والسيبراني في الترسانة الأميركية.

---

[9] العربي الجديد- رافد الجبوري- 08-04-2019.

وبالرغم من أن التقرير لم يصدر بعد، إلاّ أن مصدراً مطّلعاً على النقاشات التي تدور بين فريق العمل وجهات رسمية أميركية أخرى أكد أن هذا التقرير سيتضمن توصيات، ستؤدّي بلا شك إلى إعادة انتشار واسع النطاق للقوات الأميركية الموجودة في قواعد خارج أراضي الولايات المتحدة.

وتتمحور الحلول المقدّمة حول تطوير القدرات الدفاعية في منطقة الخليج، خصوصاً تلك المضادة للصواريخ والطائرات، التقليدية منها والمسيّرة، لتعويض النقص البشري. أما من جهة الممرّات البحرية، فيدور الحديث حول تفعيل اتفاق حماية الملاحة بشكل أوسع ورفع مستوى الاعتماد على دول المنطقة في الدفاع عن مياهها[10].

ومن المتوقع أن تكون المملكة العربية السعودية الأكثر تأثراً من إعادة الانتشار الأميركي، بسبب الوجود الواسع للقوات الأميركية على أراضيها من جهة، والخطر المتموضع على حدودها الجنوبية مع اليمن من جهة أخرى.

ومع أن الولايات المتحدة بدأت فعلاً بسحب بعض القطع العسكرية الثقيلة من السعودية خلال الأشهر الماضية، بما فيها بطاريات صواريخ "باتريوت" وحاملة الطائرات دائمة التواجد في المياه السعودية، بسبب الحاجة إلى هذه المعدّات في مناطق أخرى حسب التصريحات الأميركية، إلا أنه من المتوقع أن تكون التغييرات القادمة أكبر وأوسع، مع التركيز على إبقاء أسلحة الدفاع الصاروخي المتطورة "ثاد" وقوّة جوية دفاعية وهجومية متكاملة على الأراضي السعودية.

ويبدو أن الحديث الذي تم التطرق إليه أخيراً في بيان مشترك بين البلدين إثر هذه المحادثات الاستراتيجية الافتراضية، والمتمحور حول وجود القوات الأميركية، هو إعادة صياغة للواقع الحالي أكثر من كونه تحوّلًا استراتيجيًا. ويقود التحالف من بغداد العميد في مشاة البحرية الأميركية، الجنرال رايان ريداوت، الذي انتقل رسميًا إلى منصب استشاري رسمي في يوليو الماضي.

ويقول خبراء إن الولايات المتحدة تنظر إلى الصين كخطر استراتيجي ذي أولوية؛ ولذلك يمكن أن تخفّف وجودها في مناطق من الشرق الأوسط، حتى لو كان ذلك في خدمة إيران؛ لكنهم لفتوا إلى أن الانسحاب سيكون تدريجياً، وستركّز واشنطن من خلاله على تخفيف الوجود المباشر في قواعدها بالخليج والعراق، على أن يستمر الوجود الجوي أو يتدعم كاستراتيجية مستقبلية في المنطقة.

---

[10] العرب-09-04- 2021.

مسرحية دبلوماسية

رغم اتفاق واشنطن وبغداد على انسحاب القوات الأميركية من العراق، ورغم المطالب بطرد هذه القوات وتصويت البرلمان العراقي على ذلك، إلا أن مراقبين يرون أن معظم الأطراف لا تريد الانسحاب الكامل، فكيف ذلك؟

أكد البيان المشترك للجولة الرابعة من "الحوار الاستراتيجي" بين بغداد وواشنطن، أن "العلاقة الأمنية سوف تنتقل بالكامل إلى دور خاص بالتدريب وتقديم المشورة والمساعدة وتبادل المعلومات الاستخباراتية."

وأضاف البيان: "لن تكون هناك قوات أميركية تقوم بدور قتالي في العراق بنهاية الحادي والثلاثين من ديسمبر / كانون الأول عام 2021".

وأشار البيان إلى أن القواعد العسكرية التي استخدمتها القوات الأمريكية "هي قواعد عراقية تعمل وفقاً للقوانين العراقية"، وأن الجنود الدوليين المتمركزين في هذه القواعد كانوا فقط للمساعدة في الحرب على "داعش."

ولم يحمل إعلان اتفاق الانسحاب أو التوصل إليه أي مفاجأة للمراقبين، أو حتى للعراقيين، بسبب أن الاتفاق جاء كنتيجة غير مباشرة للأحداث التي وقعت في يناير / كانون الثاني عام 2020.

ففي الثالث من ذاك الشهر، تم اغتيال اللواء قاسم سليماني – القائد السابق لفيلق القدس الإيراني– ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي العراقي أبو مهدي المهندس، في غارة شنّتها الولايات المتحدة بطائرة مسيّرة استهدفت موكبهما في مطار بغداد.

وعلى وقع الغضب إزاء انتهاك السيادة العراقية، صوّت البرلمان في أواخر يناير / كانون الثاني على طرد القوات الأمريكية من العراق.

ومع أن تصويت البرلمان العراقي على الانسحاب لم يكن مُلزماً، لكن جاء اتفاق الانسحاب من قِبل بايدن والكاظمي ليُنهي فصلاً من الوجود القتالي للجنود الأميركيين في العراق.

ورغم الضجّة التي صاحبت الإعلان عن الاتفاق، تجدر الإشارة إلى أن الانسحاب الأميركي من العراق ليس انسحاباً كاملاً على غرار السيناريو الأميركي في أفغانستان، حيث قرّرت إدارة بايدن الانسحاب الكامل من أفغانستان قبل الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2021.

ومن المرجّح أن يشهد الحوار الأمريكي–العراقي إعادة ترتيب وجود القوات الأميركية وتحديد دورها أكثر من خفض عددها.

"مسرحية دبلوماسية"؟

قبل زيارة الكاظمي إلى الولايات المتحدة، وصفت صحيفة "نيويورك تايمز" الاتفاق الجديد بأنه ليس سوى "مسرحية دبلوماسية"، فيما انتقدت قناة "صابرين نيوز" التابعة للحشد الشعبي، على منصّة تليغرام، الاتفاق، إذ قالت في منشور: "لن يتم سحب أي جندي أميركي...سوف يتم تغيير توصيفهم على الورق !".ونشرت "صابرين نيوز" العديد من الرسائل عن استمرار محاربة القوات الأميركية تحت وسم #الانسحاب_بشروط_المقاومة.

فلماذا يُنظر إلى الاتفاق باعتباره "عرضاً مسرحياً"؟ يرجع هذا الأمر إلى التسامح المستمر للوجود الأميركي في العراق باعتباره سراً لكنه مكشوف؛ بمعنى أن كل شخص في السلطة يتفق عليه ضمنياً، لكنه لا يمكنه الحديث عنه علناً.

وفي ذلك، يقول ريناد منصور – مدير "مشروع مبادرة العراق" في معهد "تشاتام هاوس" السياسي في لندن– إن "معظم القادة العراقيين يدركون أهمية التواجد الأميركي في العراق، بما في ذلك السياسيين الذين لا يتحدثون عن الأمر علناً". وأكد منصور أنه "بشكل عام، توفّر الولايات المتحدة غطاءً للتمثيل الغربي في العراق؛ بمعنى إذا غادرت الولايات المتحدة بشكل كامل، فمن المحتمل أن تحذو دول أخرى حذوها، مثل بريطانيا وألمانيا.

انتهاء المهام القتالية

يقوم النظام السياسي في العراق على أساس التوازن بين مكوّناته السكانية الثلاثة الرئيسية، وهم الشيعة والسنّة والكرد.وفي تعليقه على إعلان الكاظمي أن العراق لا يحتاج لقوات قتالية أميركية، أشار مسؤول الى إن "هذا الأمر حقيقي، لكن من الناحية العملية، لا نزال في حاجة إلى القوات الأميركية في العراق، خاصة عندما يتطرق الأمر إلى المقاتلات العسكرية والغطاء الجوي. السلاح الجوي العراقي ضعيف بشكل نسبي؛ ومن غير القوات الجوية الأميركية، لكان العراق أكثر عرضة لهجمات الطائرات المسيّرة الخارجية، وأيضاً سيواجه صعوبات في شن هجمات جويّة ضد داعش."وأضاف المسؤول أن "الجيش العراقي أيضاً في حاجة إلى الحصول على معلومات استخباراتية أميركية بشأن إرهابيي داعش."

أما فيما يتعلق بالولايات المتحدة، فإن الانسحاب الكامل من العراق سيضر بمصالحها، وفقاً لما ذكره باحثون من منظمة "راند" البحثية، ومقرّها ولاية كاليفورنيا الأميركية، في تقرير نُشِر في مايو / أيار عام 2020 بشأن خيارات أميركا في العراق.وخلص الباحثون، بعد دراسة كافة الاحتمالات، بما في ذلك الانسحاب الأميركي الكامل، إلى أن أفضل الخيارات أمام واشنطن يتمثل في التوسط في أمر الانسحاب ؛ بمعنى الحفاظ على قوة صغيرة من المستشارين والمدرّبين. وأشار الباحثون في التقرير إلى أن "دعم عراق مستقر وصديق يخدم المصالح الأميركية طويلة الأمد، فضلاً عن أن التواجد (الأميركي) طويل الأمد سيحافظ أيضاً على النفوذ الأميركي في العراق؛ وبالتالي يمكن أن يساعد في تخفيف النفوذ الإيراني والروسي وأشكال أخرى من النفوذ الخبيث[11]."

عقب تولّي باراك أوباما زمام الأمور في البيت الأبيض عام 2009، تعهد بسحب القوات الأميركية من العراق، إذ بدأ خفض عدد الجنود الأميركيين بشكل مطّرد.

وقال مراقبون للسياسة الخارجية في تغريدات إنه كان من المفترض "أن ينتقل الدور الأميركي إلى الدور الاستشاري" منذ سنوات، بيْد أن ظهور تنظيم "داعش" الارهابي في العراق وسوريا عام 2014 كشف عن حاجة العراق لاستمرار الدعم العسكري الأميركي مرة أخرى.

وفي ضوء عدم تمكن الجيش العراقي والقوات الكردية من صدّ هجمات "داعش" في بداية الأمر، اعتمدت هذه القوات بشكل كبير على الضربات الجوية الأميركية لصدّ تقدم التنظيم.وفي ذاك الوقت، كان عدد الجنود الأميركيين في العراق يقترب من خمسة آلاف جندي.

وعلى وقع هزيمة "داعش" إلى حدٍ ما فيما بعد بقدرات كبيرة من الحشد الشعبي، بدأ عدد القوات الأميركية في العراق في الانخفاض. وفي العام الماضي، قرّر الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب خفض هذا العدد ليصل إلى 2500.

إن اتفاق الانسحاب الأميركي الذي أعلنه بايدن والكاظمين، من غير المحتمل أن يحمل في طيّاته تغييراً كبيراً في حياة العراقيين العاديين، إذ اختفت منذ زمن طويل من المدن العراقية نقاط التفتيش التي كانت قوات أميركية تتمركز فيها؛ وبات الحديث عن الوجود العسكري الأميركي في الشارع العراقي مقتصراً على سماع أنباء عن

---

[11] كاثرين شاير –دوتشي فيلله- 29-07-2021.

شنّ القوات الأميركية ضربات جويّة أو غارات بطائرات مسيّرة. ولم ير معظم العراقيين العاديين جندياً أميركياً أمامهم منذ سنوات.[12]

يرى المحلّل السياسي العراقي، عباس العرداوي، أن "هناك ضغوطاً مورست على الجانب الأميركي من قِبل الشعب العراقي، سواء كانت الحكومة الحالية بقيادة مصطفى الكاظمي، أو في عهد حكومة عادل عبد المهدي، والتي تم في فترة قيادتها للبلاد صدور القرار البرلماني في 5 يناير/ كانون الثاني 2020، يدعو إلى خروج القوات الأميركية من البلاد، حيث اندلعت على إثر هذا القرار تظاهرات حاشدة في الشارع العراقي، تنديداً بالتواجد الأميركي الذي يحاول الالتفاف والتواجد غير الرسمي ضمن التحالف الدولي وغيره[13]».

مؤشرات جديّة

لوحظ عدد من المؤشرات المقلقة، حتى قبل انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان، حول توقّع اتجاه واشنطن لسحب الجيش الأميركي من العراق. وقد يكون هذا مفهوماً لأسباب عدة، منها:

1 ـانسحاب أوباما السابق: أبرم الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما اتفاقاً مع حكومة رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي للانسحاب من العراق، وهو ما تم بحلول ديسمبر 2011. وعلى الرغم من أن هذا الانسحاب أنهى الاحتلال الأميركي للعراق، والذي بدأ في عام 2003، غير أن واشنطن انسحبت في الوقت الذي كان فيه النظام السياسي العراقي يعاني أزمات عميقة، بسبب وجود خلافات بين معظم الكتل والأحزاب السياسية العراقية على أمور جوهرية، مثل طريقة إدارة الدولة، وتوزيع الموارد وغيرها .

كما أن انسحاب واشنطن جاء في الوقت الذي كانت فيه القوات العراقية غير قادرة على إدارة الملف الأمني والعسكري. وقد كان ذلك واضحاً في عام 2014، عندما انهارت هذه القوات أمام تنظيم داعش الإرهابي، والذي تمكن من السيطرة على ما يقرب من ثلث مساحة الدولة العراقية .

2ـ تسريبات المسؤولين الأميركيين: سرّب مسؤولون أميركيون، قبيل جولة الحوار الاستراتيجي الرابعة بين بايدن والكاظمي في 23 يوليو 2021، معلومات تفيد بأن واشنطن مستاءة من عجز القوات العسكرية والأمنية العراقية

[12] كاثرين شاير –دوتشي فيلله- 29-07-2021.
[13] وكالة سبوتنيك الروسية-24-07-2021.

على تأمين السفارة الأميركية، وكذلك القوات الأميركية المنتشرة في عدد من القواعد العراقية، من هجمات قوات الحشد الشعبي العراقية المرتبطة بإيران.

وهدّدت واشنطن حينها العراق بأن الجيش الأميركي قد يتجه للانسحاب بصورة كاملة من العراق، ما لم توفّر الأخيرة حماية أفضل، وتكبح جماح ما أسمته "ميليشيات" طهران. وقد أخفقت الحكومة العراقية إلى حد ما في هذا الأمر، وليس أدل على ذلك من استهداف ثماني هجمات بطائرات مسيّرة على الأقل الوجود الأميركي، منذ تولّى بايدن منصبه في يناير 2021 وحتى مطلع يوليو، بالإضافة إلى 17 هجوماً صاروخياً، وفقاً لمسؤولي التحالف الدولي في العراق.

3ـإنهاء المهام القتالية: اتفق بايدن والكاظمي في واشنطن بعد الجولة الرابعة على جدولة الانسحاب الأميركي من العراق، فضلاً عن إنهاء العمليات القتالية للجيش الأميركي بنهاية العام الحالي، وأن يقتصر دور هذه القوات في العراق على التدريب وتقديم المشورة والمساعدة وتبادل المعلومات الاستخباراتية. فقد اتفق الجانبان على العودة إلى تطبيق "قانون الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق" و"قانون اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعمل القوات الأميركية في العراق" الموقّع عام 2008، والذي ينص أحد بنوده على أن مهام القوات الأميركية التي تبقى في العراق بعد نهاية 2011 تنحصر في تدريب القوات العراقية لا المشاركة في مهام قتالية.

ويلاحظ أن تراجع الدور العسكري الأميركي في العراق قد يترتب عليه انسحاب في النهاية، خاصة إذا ما أُخِذ في الاعتبار أن الكونغرس الأميركي يتجه إلى إلغاء تفويضين يمنحان موافقة مفتوحة على استخدام القوة العسكرية في العراق، وهما التفويض الصادر عام 1991، حينما قادت واشنطن تحالفاً دولياً لإخراج العراق من الكويت، وتفويض 2002 الذي منح الضوء الأخضر لواشنطن لاحتلال العراق عام 2003 [14].

ويعني ذلك أن قدرة إدارة بايدن على توجيه أي ضربات مستقبلية في العراق سوف تحتاج إلى موافقة الكونغرس. ولا يُعدّ هذا الأمر قيداً كبيراً على قدرة الرئيس الأميركي على توجيه ضربات عسكرية في العراق في حالة اقتضى الأمر ذلك، غير أنه في الوقت نفسه يعكس المزاج العام السائد في واشنطن، لدى الكونغرس والإدارة الأميركية على حد سواء، والراغبتين في تحاشي أي تورّط عسكري في عمليات قتالية .

[14] مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة - 22 -08-2021.

4خروج الشركات الأميركية: قرّر عدد من الشركات الأميركية بيع حصّته في بعض حقول النفط العراقية لشركات أجنبية. فقد أعلنت شركة "إكسون موبيل" الانسحاب من العمل في أحد أكبر حقول النفط، وهو حقل غرب القرنة –1 النفطي، وهو ما يرجع إلى اضطراب الأوضاع الأمنية في العراق، خاصة تصاعد الهجمات ضد المصالح الأميركية في العراق واستهداف قواعدها. وقد سعى العراق لمحاولة استيعاب تداعيات هذا القرار، وذلك من خلال رفض عرض صيني للاستحواذ على نصيب الشركة الأميركية، بالإضافة إلى بدء مباحثات مع شركات أميركية أخرى لشراء حصّة "إكسون موبيل"، وذلك بسبب رغبة وزارة النفط العراقية اتباع سياسة تنويع في طبيعة الشركات المستثمرة. ومن غير الواضح ، حتى الآن، مدى نجاح هذه الجهود، غير أنها تؤشّر في النهاية إلى إمكانية اتجاه الشركات الأميركية للانسحاب بشكل كامل من العراق[15].

تداعيات استراتيجية للانسحاب:

إن الانسحاب الأميركي في حالة تحقّقه في العراق سوف تكون له تداعيات استراتيجية ممتدة، ليس فقط على العراق، ولكن كذلك على وجود القوات الأميركية في المنطقة .

1. تُبدي القوى السنية والكردية مخاوف من الانسحاب. ففي 24 يونيو/ حزيران، أصدرت مجموعة من القوى والشخصيات السياسية والعشائرية العربية السنية العراقية بياناً خلال مؤتمر صحافي في أربيل، أكدت رفضها، وبشكل قاطع، انسحاب القوات الأميركية من العراق الآن. وفي الإطار ذاته، أكدت دائرة العلاقات الخارجية في إقليم كردستان العراق، في بيان صحافي في 26 يوليو، أن "العراق لا يزال يعاني غياب الاستقرار، وتدخل الدول الأخرى في شؤونه الداخلية" في إشارة إلى إيران، كما أنه "يفتقر إلى قوّة عسكرية ثابتة الأركان بحيث تستطيع منع تكرار التجارب السابقة"، في إشارة إلى قيام "داعش" باحتلال أجزاء واسعة من الأراضي العراقية .

2. صعود تنظيم داعش: يشهد العراق من فترة لأخرى تصاعد وتيرة العمليات الإرهابية التي يقوم بتنفيذها "داعش"، الذي يقوم بتنفيذ عمليات إرهابية في محافظات الأنبار وكركوك وديالى ونينوى وصلاح الدين، إلى جانب العاصمة بغداد. وسوف يترتب على الانسحاب الأميركي من العراق تشجيع التنظيم على التمدد في

[15] مصدر سابق.

العراق، ومحاولة تجنيد مزيد من الأنصار له. كما أن تمكّن حركة طالبان من السيطرة على أفغانستان قد يُغري تنظيم "داعش" لتكرار النموذج نفسه في العراق من جديد، خاصة أن التنظيم كان يتّبع استراتيجيات مماثلة لحركة طالبان .

3. الإخفاق في منع القوة الإقليمية: تتمثل إحدى مصالح القوى الكبرى في النظام الدولي في منع ظهور قوة إقليمية مناوئة لها، تسعى لتحقيق وضع المهيمن الإقليمي. ويصدق هذا الحكم على السياسة الأميركية تجاه إيران،[16].

كما أن واشنطن سوف تفقد قدرتها على التأثير على تطورات الصراع السوري، إذ إن الانتشار العسكري الأميركي في سوريا يعتمد على قواعدها الموجودة في إقليم كردستان العراق. وفي حالة حدوث هذا، فإن قدرة الولايات المتحدة في لعب دور أمني في تفاعلات الشرق الأوسط سوف تتراجع بشدّة؛ كما أنها سوف تخلق فراغاً سوف تسعى القوى الدولية الأخرى لملئه، خاصة روسيا والصين. ومن جهة أخرى، فإن هذا الانسحاب في حالة تحقّقه سوف يدفع حلفاء واشنطن الإقليميين للبحث عن حلفاء آخرين، إلى جانب مواصلتهم لعب دور فاعل في تحجيم النفوذ الإيراني في المنطقة.

أخطاء التفكير الاستراتيجي الأميركي

اندلعت في الآونة الأخيرة مواجهات متقطعة في العراق وسوريا، بين القوات الأميركية والمجموعات المسلّحة المتنوعة والمدعومة إقليمياً من بعض الدول. وترجع هذه المواجهات في حقيقة الأمر إلى خطأ أساسي في التصميم الخاص بالحرب، وتُعتبر استمراراً له، حسبما يرى جون مولر، العالم السياسي الأميركي بجامعة أوهايو،وهو أحد كبار الباحثين في معهد كاتو الأميركي ،في تقرير نشرته مجلة "ناشيونال إنتريست" الأميركية، أنه كان ينبغي أن يكون هذا واضحاً للمحرّضين على تلك الحرب، حتى قبل شنّها في عام 2003.

أوجه قصور منهجية

وأوضح مولر أن هناك دراسة موسّعة للجيش الأميركي تؤكد أن" الغالبية العظمى من القرارات في حرب العراق اتخذها قادة أذكياء للغاية، ومحنّكين بدرجة كبيرة". ومع ذلك تخلص الدراسة إلى أن "الفشل في تحقيق أهدافنا

[16] مصدر سابق.

الاستراتيجية" نابع من تفكير ينطوي على "أوجه قصور منهجية "، أبرزها أنه "بدا أن القادة الأميركيين كانوا يعتقدون أن الدول الأخرى في المنطقة لن يكون لها رد فعل."

وكان الرئيس الأسبق جورج دبليو. بوش، الذي تبنّى لدى تولّيه الرئاسة اتباع سياسة خارجية متواضعة، قام فجأة بتغيير هذا المسار في أعقاب هجمات 11 أيلول/ سبتمبر الإرهابية عام 2001، في الولايات المتحدة. فقد أعلن أن "مسؤولية بلاده تجاه التاريخ" أصبحت الآن هي "تخليص العالم من الشر". وبعد أشهر قليلة، أعلن بوش أنه رغم افتراض وجود الشر في كل مكان، هناك "محور" خاص، يكمن أساساً في كوريا الشمالية، وإيران، والعراق.

ولقد اقترح المستشار العسكري ريتشارد بيرل، بعد وقت قصير من غزو العراق، ضرورة إيصال رسالة مقتضبة إلى النظم العدائية الأخرى في المنطقة مفادها: "الدور عليكم". وبالتالي أصبح من الواضح أنه من مصلحة إيران وكوريا الشمالية العمل معاً عن قرب، وتوفير الحماية للأصدقاء الشيعة في العراق لجعل التواجد الأميركي هناك تعيساً إلى أبعد الحدود.

وبالإضافة إلى إيران وسوريا، تم اجتذاب عناصر خارجية أخرى إلى العراق، كرّست جهودها لتعكير "صفو" تواجد المحتل هناك، وقتل قواته. وبوجه خاص، أصبح أبو مصعب الزرقاوي، وهو أردني تعاطف مع أيديولوجية تنظيم "القاعدة" وأجندته، قائداً لجيش يضم آلاف الإرهابيين الذين سخّروا حياتهم لارتكاب أعمال وحشية؛ وربما كان ارتباط الزرقاوي بتنظيم "القاعدة" سبباً في اجتذاب مجنّدين جدد والحصول على الدعم المالي واللوجيستي؛ وهو استفاد أكثر من خلال استخدام الجنود الأميركيين قدراً كبيراً من العنف في مواجهة المقاتلين التابعين له، ما ساعد في تحسين صورة الزرقاوي في كثير من الدول الإسلامية كبطل مقاومة.

ومع ذلك، فإن الأعمال الوحشية التي ارتكبتها قوات الزرقاوي– مثل أعمال قطع الرؤوس في المساجد، وتفجير الملاعب، والاستيلاء على المستشفيات، وإعدام مواطنين عاديين، والزواج القسري– كانت في نهاية الأمر بمثابة تدمير للذات، وأدّت إلى إنقلاب العراقيين ضد هذه القوات، وكان من بينهم كثيرون ممّن كانوا يقاتلون ضد الاحتلال الأميركي، سواء بمفردهم أو بالتعاون مع الزرقاوي.واستطاع الجيش الأميركي، مستفيداً من الجفاء بين الجهاديين والقبائل العراقية، السيطرة إلى حدٍ ما على الحرب الأهلية في العراق بحلول عام 2009. ويقول

مولر إن هزيمة قوات الزرقاوي تمّت في نهاية الأمر، لكن ذلك لم يتحقق إلا بعد تكبيد الأميركي خسائر فادحة، إذ أسفرت عن مقتل أكثر من ألف أميركي، أي سبعة أمثال العدد الذي فقدته الولايات المتحدة في غزو العراق عام 2003.

من ناحية أخرى، كانت إيران، وما زالت، عنصر مضايقة؛ يدفعها إلى ذلك أيضاً الاستياء إزاء العقوبات المفروضة عليها. وفي حقيقة الأمر، تخلص دراسة الجيش في تقييمها للحرب في العراق، بشكل لافت للنظر، وإن كان مخيفاً، إلى أنه" يبدو أن إيران هي المنتصر الوحيد". وفي 2010، أوضح مقدّمو الإحاطات للقادة العسكريين الأميركيين في أفغانستان أنه من المعروف أنه لم تنجح في أي وقت من الأوقات أي محاولة ضد التمرد، عندما يلجأ المتمردون إلى ملاذ آمن عميق عبر الحدود؛ ورغم أنهم أضافوا أنهم يأملون في أن يكون الوضع في أفغانستان مختلفاً، لم يثبت حدوث ذلك بعد أكثر من عقد من تصريحاتهم.ويؤكد مولر في ختام تقريره أن التجربة ذات الصلة في العراق تشير إلى أن مقدّمي الإحاطات كانوا على حق تماماً. وإذا كانت الولايات المتحدة لا تريد خوض حرب شاملة بصورة مباشرة ضد إيران– وهو ما قد يُسفر عن كارثة أخرى في الشرق الأوسط– من الممكن أن يستمر الإيرانيون على ما هم عليه إلى الأبد[17].

من جهتها، قالت صحيفة لاكروا (La Croix) الفرنسية إن الولايات المتحدة لا تُظهر أي استعداد للتخلّي عن العراق بسبب مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية المهمة، وبسبب أهمية استقرار الشرق الأوسط، إذ لا مجال لترك حكومة بغداد في مواجهة محتملة مع تنظيم الدولة الإسلامية، لأن انهيار الدولة العراقية سيهدّد النظام العالمي[18].

وفي مقابلة أجرتها كارولين فينيت، قال مدير المركز الفرنسي لأبحاث العراق عادل بكوان، إن الوضع في العراق ليس مثل وضع أفغانستان، لأن الأميركيين انسحبوا رسمياً من العراق عام 2011؛ ولمّا عادوا عام 2014، كان ذلك بناءً على طلب حكومة نوري المالكي، التي دعت إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما إلى إعادة إشراك قواتها لإنقاذ بغداد وأربيل في مواجهة تنظيم "داعش."

---

[17] دونشي فيلله- 27-03-2021.

[18] صحيفة "لاكروا" الفرنسية : هل الولايات المتحدة محكوم عليها بالبقاء في العراق؟ 29-7-2021.

وحتى الآن –كما يقول بكوان– ليس لدى الأميركيين سوى عدد محدود من القوات بالعراق، وستُسحب في 31 ديسمبر/كانون الأول كل القوات المقاتلة من الأراضي العراقية؛ لكن هذا لا يغيّر الوضع على الإطلاق، لأنه سيبقى هناك دائماً تعاون شامل في قضايا الأمن والاستخبارات والمواكبة ودعم الجيش العراقي والبشمركة الكردية.

ويشير بكوان إلى أن الأولوية القصوى للولايات المتحدة بالشرق الأوسط هي إيران، التي لديها حضور اقتصادي وعسكري وثقافي قوي في العراق، والتي يتم تنظيم الكثير من العلاقات معها في هذا البلد بالنسبة لواشنطن، حيث لا يمكن تعيين رئيس للجمهورية ولا رئيس وزراء في بغداد دون المرور بإيران أو أميركا، ولا يمكن للأميركيين ترك الأرض فارغة للحرس الثوري.ونبّه إلى أن دول التحالف الدولي فشلت منذ الغزو الأميركي للبلاد عام 2003، وحتى اليوم، في إنشاء جيش عراقي عملي، ما يعني أن الدعم الأميركي ضروري لهذا الجيش، ولا يمكن لأي حكومة عراقية أن تطالب بقطيعة كاملة مع واشنطن، رغم أن المليشيات الشيعية الموالية لإيران تهاجم المصالح الأميركية في العراق باسم وجود قوة احتلال. ورغم مطالب النواب بالرحيل النهائي للولايات المتحدة، فإن حكومة بغداد غير قادرة على تنفيذ هذا القرار .وخلص إلى أن "إعلان الأميركيين انسحابهم، ولو رمزياً، قد أعطى ورقة مهمة لرئيس الوزراء مصطفى الكاظمي .

مصادر البحث

- مؤتمر بغداد وإشكالية النظام السياسي العراقي – القدس العربي– الأول من سبتمبر – 2021 .
- هكذا يسعى ماكرون لملء الفراغ الأمريكي في العراق بعد الانسحاب– عربي بوست– 07–09–2021 .
- مؤتمر بغداد: هل نجحت قمة العراق في خفض التوتر السعودي الإيراني– بي بي سي 30–09–2021 .

–قمة بغداد تنهي أعمالها.. دعم كامل لحكومة الكاظمي– دوتشي فيلله– 28–08–2019 .

- خليل حسين – قراءة في قمة بغداد– صحيفة الخليج 04–09–2020 .

–عبدالله السناوي– الفراغ الاستراتيجي المحتمل في الشرق الأوسط – الشروق– 01–09–2021 .